﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ ٥٦﴾ [النّحل: 56]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الـشّـركُ بالله يَجتَثُّ كلَّ خطيئة

لمّا بيّنتِ الآياتُ السّابقةُ بعضَ قبائحِ أعمالِ الكفّارِ ومخازيهم، وكان منها دعاؤُهم ربّهم في الشّدّة، والإشراكُ في الرّخاء، بَيَّنَ في هذه الآية نوعًا آخَر مِن هذه القبائح، وهو تقديمُ نِعَمِ الله تعالى للأصنام الّتي لا تنفعُ ولا تَضُرُّ بقوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ﴾.

ومِنَ المُناسبة أيضًا أنّه لمّا ذَكَرَ في الآية السّابقة توعُّدَه وتهديدَه لهُم بسببِ إشراكهم المُستَلزم لعدم شُكرِهم، وكفرِهم النّعمةَ، ذَكَرَ هنا في تلك الآية مِثالًا عمليًّا على ذلك، في إساءة تصرُّفِهم في أرزاق اللّهِ عليهم، فتوسَّلوا بأرزاق اللّهِ إلى الكفر باللّه سبحانه!.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نَصِيبٗا﴾: (نصب) أصلٌ صحيحٌ يدُلُّ على إقامَةِ شَيءٍ، وإهدافٍ في استِواءٍ. يُقالُ: نَصَبْتُ الرُّمحَ وغَيرَهُ، أنصِبُهُ نَصبًا، والنَّصيبُ: الحَوضُ يُنصَبُ مِنَ الحِجارَةِ، والنَّصيبُ: الحَظُّ مِنَ الشَّيءِ، أو الحَظُّ المَنصوبُ؛ أي: المُعَيَّنُ، يُقالُ: هذا نَصيبِي؛ أي: حَظِّي، كأنَّهُ الشَّيءُ الَّذي رُفِعَ لَكَ وأهْدَفَ[1]، ويُقالُ: لي نَصيبٌ فيه؛ أي: جُزءٌ مُعَيَّنٌ مِنَ الشَّيءِ المَقسوم، وتَناصَبَ القَومُ الشَّيءَ: تَقاسَموهُ، والجَمعُ: أنصِباءُ، وأنصِبَةٌ، ونُصُبٌ[2]، والمقصودُ بالنَّصيب في الآية: الحظُّ والقِسمُ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصب).
(2) الجوهريّ، الصّحاح، وابن سِيده، المُحكم، والزبيدي، تاج العروس: (نصب).

2) ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ﴾: (سأل) أصلٌ معناه: الاستدعاءُ والطَّلَبُ، يُقالُ: سَأَلَ يَسأَلُ سُؤالًا ومَسألَةً، ورَجُلٌ سُؤَلَةٌ: كَثيرُ السُّؤالِ[1]، ويُقالُ: سَألتُهُ عَن عِلمٍ سُؤالًا ومَسألَةً؛ أي: طَلَبْتُ مَعرِفَتَهُ، وسَألتُهُ الصَّدَقَةَ؛ أي: طَلَبتُ منهُ أن يَتَصَدَّقَ عَلَيَّ، فالسُّؤالُ حَقيقَتُهُ الطَّلَبُ، فإذا عُدِّيَ بـ (عَن) فهو طَلَبُ معرفَةِ المَجرورِ بـ (عَن)، وإذا عُدِّيَ بنَفسِهِ فهو طَلَبُ إعطاءِ الشَّيءِ[2]، ومِن مَعانيهِ: الاستفهامُ، والاستِخبارُ، والاستِعلامُ، والاستِفسارُ، والمقصودُ بالسُّؤال في الآية: كِنايةٌ عمّا يَترتَّبُ عليهِ مِنَ العِقابِ، والسُّؤالُ في الآية مُستَعمَلٌ في لازِمِ معناهُ، وهو عِقابُ المَسؤولِ[3].

3) ﴿تَفْتَرُونَ﴾: أصلُ الفَري: القَطعُ والشَّقُّ، والإفراءُ للإفساد، والافتِراءُ فيهما، وفي الإفسادِ أكثرُ[4]، والفِرْيَةُ الكَذِبُ، فرَى كَذِبًا فرْيًا، وافتَراهُ: اختَلَقَه، وفي التَّنزيلِ العَزيزِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: 38]؛ أي: اختَلَقَهُ[5]، قال السَّجستانيّ: "الافتراءُ: العَظيمُ مِنَ الكَذِب. يُقالُ لِمَن عَمِلَ عملًا فبالغَ فِيهِ: إنَّه ليَفري الفَريَ؛ يعني: ليقطع الأمرَ العجيبَ"[6]، وأمّا الافتراءُ في الآية فهو نوعٌ مِنَ الكذبِ، وهو ابتكارُ الأخبارِ الكاذبةِ، ويُرادِفُ الاختلاقَ.

المَعْنى الإجْماليُّ:

التَّقرُّبُ بالنّعم للأصنام والأوثان عدوانٌ على الله

يخبرُ اللّهُ تعالى في هذه الآية أنَّ المشركينَ يجعَلون للأصنام الّتي اتَّخَذوها آلِهةً - وهي لا تعلَمُ شيئًا ولا تنفَعُ ولا تضُرُّ - حظًّا مِن أموالِهم الّتي رزَقَهم اللّهُ إيّاها - كالحَرْثِ والأنعامِ - ؛ تقَرُّبًا

(1) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (سأل).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/ 248.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 87.
(4) الرّاغب، المفردات: (فرى).
(5) ابن سِيده، المُحكم: (فري)، وابن منظور، لسان العرب: (فرا).
(6) السّجستانيّ، غريب القرآن، ص: 103.

إليها! ثمّ يتوعَّدُهمُ اللّهُ مُقسِمًا بذاته قائلًا: تاللّهِ - أيُّها المُشركونَ - ليَسألنَّكم اللّهُ يومَ القيامةِ عَمّا كُنتُم تَختَلِقونَه في الدُّنيا مِنَ الكَذِب عليه، بادِّعائِكم أنَّه أمَرَكم بعبادةِ غَيرِه، وسيُعاقِبُكم على ذلك[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الواو:

تعدّدتِ الأقوالُ في دلالة الواو في قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ﴾، فمنهُم مَن قالَ: إنّها للعطف، فيكون مِن باب عطف القِصّة على القِصّة، والحالِ على الحال، وفائدةُ هذا العطف تعديدُ قصَصِهم وأحوالِهم في الجنايات، فكأنّه قِيلَ: يَفعلون ما يَفعَلون، ممّا قَصَّ عليك: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا﴾[2].

الـشّـركُ وكـفـرُ النّعمة مُتلازمان

ومنهُم مَن قال: إنّ الواوَ في قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ﴾ يصحُّ أن تكونَ استئنافًا نحويًّا، للشّروع في حكايةِ حالٍ أصيلةٍ مِن أحوال شِركهم وكُفرانِهم للنِّعم، فكأنّه بعد أنْ أخبَر بشركهم في قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ ٥٤﴾ [النحل: 54]، ثمّ أخبرَ بكفرانِهمُ النِّعمَ في قوله: ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ﴾، مَثَّلَ لذلك بذِكرِ حالٍ مِن أحوالهم، اجتمعَ فيها الشّركُ وكُفرُ النِّعمة معًا، وهو قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ﴾؛ ليتأكَّدَ بهذا المثالِ أنّ الشّركَ وكُفرَ النّعمةِ مُتلازمان، فيتبيّنَ به صِحّةُ التّعليل بين شركِهم وكُفرانِهم في قوله: ﴿يُشۡرِكُونَ ٥٤ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ﴾ [النحل: 54 - 55][3].

سِرُّ التّعبير بالجَعل:

التّعبيرُ بالجَعْل في قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ﴾ للدّلالة على معنى التّصيير بالفعل، المتضمِّنِ لمعنى التّشريع والحُكم والاعتقاد، ولذا نَفَى ثبوتَ

أعـظـمُ جنايات المُشركين تشريعُ ما لم يَحكُم به اللهُ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 254، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 116، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/ 577.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 406.

(3) صافي، الجدول: 14/ 337.

هذه المعاني بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ ليَدُلَّ على أنّه تشريعٌ بغير علمٍ وبيّنةٍ، والتّصيير: بمعنى صرفِها مِن جهة اللّهِ إلى جهة أصنامِهم، ويَصحُّ أنْ يكونَ الجَعْلُ بمعنى: أوجدَ وأحدثَ، لأنّه حكْمٌ بما لا أصلَ له، وهو إحداثٌ لشرعٍ لا برهانَ عليه[1].

دلالةُ التّعبير بالمضارع:

التّعبيرُ بصيغة المضارع في قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ﴾ يدلُّ على تجدُّدِ صورِ الشّركِ على مَرِّ العصور وإلى يومنا، فيُقدِّمون القَرابين لآلهتهم، ومِن هؤلاء البوذيّون ومَن على شاكلتهم، وفي هذا تصويرٌ لتَجَدُّدِ ذلك ونَشرِه، ومُزوالته المُتجدّدةِ في الحال والاستقبال[2]، فالمضارعةُ تبيّنُ كيف أنّ هذا الابتداعَ الباطلَ صار سُنَّةً مُتَّبَعةً لهم، يتوارثونَها ويَدْعون إليها، فكأنّ في كلِّ مرّةٍ مِن هذه المَرّات جَعلًا جديدًا، وهو إلماحٌ إلى أنّهم لم يتوقّفوا عن هذا الأمر، ولم يكنْ شيئًا طَرَأ في الماضي ثمّ كَفّوا عنه.

تجدُّدُ كُفرِ الكافرين على مَرِّ العصور والأزمان في تشريع ما لم يَأذنْ به اللهُ

دلالةُ اللّام في ﴿لِمَا﴾:

اللّامُ في قوله: ﴿لِمَا﴾ للتّعليل؛ أي: يجعلون نصيبًا لأجل ما لا يَعلمون، والمقصودُ بـ (ما) أصنامُهم[3]، ومعنى الاختصاصِ المُلازِم لِلّام بديعٌ في حضوره هاهنا؛ لأنّ هذا الجَعْلَ المذكورَ هو جَعْلُ عبادةٍ اختَصّوا بها آلهتَهم مِن دون ربّ العالمين سبحانَه الغنيّ.

اختصاصُ الأصنام بما لا يجوزُ شرعًا وعقلًا

سِرُّ التّعبير بـ (ما):

التّعبيرُ بـ (ما) في قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ لمُطابقتِها معنى السّياق؛ لأنّ (ما) تختَصُّ بذواتِ ما لا يَعقِلُ، ولِصفاتِ العقلاء، وهي عائدةٌ هنا على أصنامِهم، وهي ذواتٌ غيرُ عاقلةٍ،

إبهامُ النّظم القرآنيّ لأصنام المُشركين دليلٌ على هوانها

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (جعل).

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 180.

(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/ 401.

اعتقدوا فيها صفاتِ مَنْ يَعقِل[1]، ولذا عبدوها، واعتقدوا فيها ما للذّواتِ العاقِلة مِنَ العِلم والإرادة، ذلك، مع ما في (ما) مِن الدّلالة على الإبهام والعُموم، فهو أرادَ عمومَ أصنامِهم فأبهَمَها، ولم يُعيِّنْ شيئًا منها[2]، وفي هذا تسخيفٌ لعقول الكُفّارِ؛ لأنّهم يَعبدون مَن ليس له حَقُّ العبادة؛ بل يفترونَ هذا المَسلَكَ مِن عند أنفسِهم.

دلالةُ حذفِ مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

مفعولُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مَحذوفٌ لقصد العُموم؛ حيث يُفهَمُ تقديرُه مِنَ السّياق؛ يدلُّ عليه اسمُ الموصول (ما)، وتقديرُ الكلام: لِما لا يعلمونَه مِن أحوال الأصنام، وأنّها لا تَضُرُّ ولا تنفعُ، وفي هذا تشنيعٌ على المشركين، وتسفيهٌ لأحلامِهم، إذ عدلوا عنِ التَّعامُل مع ربّ العالمين الّذي يَعلمُ كلَّ شيءٍ، إلى التَّعامُل مع ما لا يَعلمُ شيئًا[3].

سِرُّ التّعبير بقوله: ﴿نَصِيبًا﴾ دون (حظًّا):

التّعبيرُ باللّفظ الأعـمِّ يشمَلُ المعنى الأخصّ

عَبَّرَ بالنّصيب في قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا﴾؛ لعموم النّصيبِ في دلالته على الحظِّ مِن كلِّ شيءٍ، سواءٌ في المدح أو في الذّمِّ، أوِ الخيرِ والشّرِّ، وأمّا الحَظُّ إذا أُطلِقَ مِن غير تقييدٍ فلا يُقالُ إلّا في الكرامة والمدح، ولذا كان الأنسبُ في هذا التّركيب أن يُعبَّرَ بالنّصيب؛ ليَدُلَّ على أنّه نصيبٌ باطِلٌ مَذمومٌ، وهو سببٌ في ذمِّهم والنّعيِ عليهم[4].

دلالةُ التّنكير:

الـدّلالـةُ على تـوارُدِ أكـثر مِن معنًى على المَحلِّ الواحد

التّنكيرُ في قوله: ﴿نَصِيبًا﴾ للإبهام وعدم التّعيين[5]، والغرضُ مِنَ الإبهام: تجاهُلُ المِقدارِ والكَمِّ؛ لأنّ المُرادَ التّنبيهُ على مُجَرَّدِ

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/ 401.
(2) فاضل السّامرائيّ، معاني النّحو: 1/ 130.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 167، والخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 5/ 309.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والراغب، المفردات: (حظ - نصب)، وابن منظور، لسان العرب، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حظظ - نصب).
(5) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 1/ 40.

النّصيب، قليلًا كان أم كثيرًا؛ لأنّ تشريعَ النّصيبِ في أصلِه ومبدَئِه - أيًّا كان مقداره - ، وصَرفه إلى غير اللّه، هو إجرامٌ وافتراءٌ عظيمٌ يَستلزمُ العقوبةَ عليه.

دلالةُ وصفِ النّصيبِ بقوله ﴿مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾:

صَرفُ رزقِ اللهِ إلى الأصنام شِركٌ

وَصفُ النّصيب بقوله: ﴿مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ نعيٌ على عقولهم، واستِسفاهٌ لها، وازدراءٌ لمَسلَكِهم، وتعريضٌ بهم، إذْ كان ينبغي أن يجعلوا القِسمَ والنّصيبَ مُتَّجِهًا لمَن أولاهُ وتفضَّلَ به، فكيف يَصرِفون مواهِبَ اللّهِ الّتي لم يتفضَّلْ بها أحَدٌ سِواه إلى غيره، فضلًا عن أن يكونَ لأصنامٍ لا تنفعُ ولا تضُرُّ، فضلًا عن أن ترزقَهم شيئًا[1].

دلالةُ التّعبيرِ بـ (مِنْ):

الأرزاقُ كلُّها مِنَ اللهِ، ولا تُصرَفُ إلّا بما شَرَعَ

(من) في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ بيانيّةٌ أو للتّبعيض؛ أي: (نصيبًا هو مِن جنسِ ما رزقناهُم به)، أو (نصيبًا هو بعضٌ وجُزءٌ مِن عُموم رزقِهم)، ويَسوغُ أن تكونَ ابتدائيّةً على معنى: (نصيبًا مَنشَؤُه ممّا رزقناهُم).

سِرُّ التّعبير بالرّزق:

الأرزاقُ لا تنفكُّ عنِ المَنفعة

التّعبيرُ بالرّزقِ في قوله: ﴿مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾؛ للدّلالة على معنى المَوهبةِ والمَنفعةِ فيه[2]، فإنّ أصلَ الأرزاق حاصلٌ بمحضِ مَوهبةِ اللّهِ لعبيده، ولأجل نفعِهم وتنميةِ مَصالحِهم.

دلالةُ التّعبير بالماضي:

الأرزاقُ كالآجال مضمونةٌ لا تتخلَّفُ ولا تَفوتُ

التّعبيرُ بصيغة الماضي في قوله: ﴿رَزَقْنَٰهُمْ﴾ يدلُّ على أنّ ما رزقَهم اللّهُ به كان قدَرًا مَقدورًا في الأزَل، فهُم وإن كانوا ما زالوا يُرزَقون، إلّا أنّ مَسألةَ رزقِهم في حُكم المُتَحَقِّقِ المَفروغِ منه، أو

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 180.

(2) ابن منظور، لسان العرب، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (رزق).

التّعبير بالماضي؛ لكونِهم لا يجعلون نصيبًا لآلهتهم إلّا ممّا تحقَّقَ وجودُه عندَهم مِنَ الأرزاق بالفعل، فمادَّتُه حاصلةٌ جاهِزةٌ للبذْلِ والجَعْلِ والصّرفِ لأصنامهم.

دلالةُ إسناد الفعلِ إلى نون العظمة:

تعظيمُ شأنِ الرّزق لعَظَمة الرّازقِ

أُسنِدَ فِعلُ الرّزقِ إلى نون العظمةِ في قوله: ﴿رَزَقْنَٰهُمْ﴾؛ لتعظيم شأنِ الرّزق، وأنّ أمرَه جسيمٌ، لا يَستَأهِلُ القيامَ بإمداده وإجرائه إلّا عظيمٌ في قُدرته وحِكمتِه وعِلمِه، وهو اللّه سبحانَه، ولكنّهم لم يَعرفوا حَقَّه؛ لسفاهة عقولِهم، وقُبحِ أخلاقِهم.

بلاغةُ الالتفات:

المواجهةُ أشدُّ تأثيرًا في الوعيد

في قولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ وُجِّهَ الخطابُ إليهم على طريق الالتفاتِ مِنَ الغَيبةِ للخطاب[1]؛ انتقالًا مِنَ الإخبار عنهُم إلى تهديدِهم ووعيدِهم، إذِ الخطابُ بالعقوبة أبلغُ في الزّجر والإيعاد[2]، ولاسيّما الجملةُ المُجَرَّدةُ عن فاء التّفريع وعنِ العاطِف، فالالتفاتُ أنسبُ.

نُكتةُ القَسَمِ بـ ﴿تَٱللَّهِ﴾:

غرابةُ القَسَم لغرابة الجُرْمِ

جاءَ القسمُ في قولِه: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ مَقرونًا بالتّاء؛ للدّلالة على أنّ المُقسَمَ عليه أمرٌ مُتَعجَّبٌ ومُستَغرَبٌ منه، إشارةً إلى أنّهم يُسألون سؤالًا عجيبًا بمِقدار غَرابةِ جُرمِهم المَسؤولِ عنه[3]، ذلك أنّ التّاءَ في القَسَم تكونُ فيما يُتَعَجَّبُ منه غالبًا، لأنّها لمّا كانت نادرةً في أدوات القَسَم جُعِلَتْ للنّادرِ مِنَ المعاني، والنّادرُ مِنَ المعاني يُتعجَّبُ منه، وهي بدَلٌ مِنَ الواو عند جمهور النّحويّين، وقِيلَ: أصلٌ بنفسِها، وهو وجهٌ مُختارٌ عند غير واحدٍ مِن أئمّة اللّغة، ويَقِلُّ استعمالُها في غير اسم اللّهِ تعالى[4].

---

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 299.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 299.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 181.

(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 10/ 366، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/ 304، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 10/ 170.

دلالةُ القَسَم:

تعظيمُ التّهديد، وتشديدُ الوعيد

تصديرُ جملة الالتفاتِ بالقَسَم في قوله: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾؛ لتحقيق الوعيدِ المُقسَم عليه بلفظ السّؤالِ، وعِلّةُ القسَم: أنّ السّؤالَ المُقسَمَ عليه غيبٌ سيحصلُ يومَ البعثِ، وهم يُنكرونَهُ، فناسبَه التّأكيدُ بالقَسَم[1].

سِرُّ التّعبير بلفظِ السّؤال:

التّقريرُ وإلزامُ الحُجّة

التّعبيرُ في قوله تعالى: ﴿لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾ بلفظ السّؤالِ؛ للتّقريرِ وإلزامِ الحُجّة، وليس لإنشاء معرفةٍ، أوِ استدعاءِ فهمٍ، أو تحصيلِ مَعلومةٍ خَفِيَتْ على السّائل، فالغَرَضُ مِنَ السُّؤال تهديدُ المَسؤولِ، بأنّه غيرُ مَتروكٍ، وهو كنايةٌ عنِ الحسابِ الشّديدِ مِن غير تفويتٍ ولا إفلاتٍ، وكنايةٌ عمّا يترتَّبُ عليه مِنَ العقاب، وعلى ذلك يكونُ استعمالُ السّؤال على غير معناه الحقيقيّ، وهذا مِن باب المجاز.

دلالةُ التّعبير بالتّأكيد باللّام والنّون:

إنّما يُقسَمُ على ما هو مَظِنّةُ الارتيابِ

جملةُ: ﴿لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾ جوابُ القَسَم في قوله: ﴿تَٱللَّهِ﴾، أُكِّدَتْ باللّام ونونِ التّوكيد؛ لأنّ القَسَمَ إذا لم يكنْ معه علامةُ الإثباتِ دَلَّ على النّفي، وعلامةُ الإثباتِ هي اللّامُ ونونُ التّأكيد، وهما يَلزَمانِ جوابَ القَسَمِ المُثبَت، فإذا لم يُذكَرا دَلَّ على أنّه منفيٌّ، لأنّ المنفيَّ لا يُقارِنُهما[2] - أي: اللّام ونون التّوكيد - ، فلمّا كان المقصودُ هاهنا الإثباتَ قال: ﴿لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾.

سِرُّ التّعبير بالفعليّة ﴿لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾ دون الاسميّة:

سؤالُ الله لخَلقِه مِن كمال أفعالِه

عَبَّرَ بالفعليّة في قوله: ﴿لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾ للدّلالة على الحدوث المُستَقبَلِيِّ للسّؤال، فأخبرَ أنّ السّؤالَ والحسابَ واقعان لا محالةَ، وفي التّعبير بالفعليّة اجترارٌ لوعي السّامع أنْ يَشْهدَ جريانَ السّؤالِ، وهو يحدثُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 181.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 5/ 201.

ويجري في زمانِه؛ ليدفعَ بذلك إنكارَ كُلِّ مُنكِرٍ لوقوع الحساب، وهو أبلغُ هاهنا مِنَ التّعبير بالاسميّة، بأن يُقالَ: (تاللّه إنّي لَسائِلكم)، أو (تاللّه إنّكم لَمسؤولون)؛ لدلالة الاسميّةِ على أكثر مِنَ الحدوث، وهي الذّاتُ المُتَّصِفةُ بالحَدَث، فاعلًا كانت أم مفعولًا، وهو أرادَ القسَمَ على الفعل لا على هذه القرائن الأخرى؛ لأنّهم يُنكرون الوقوعَ والفعلَ، مع ما في تركيب الفعليّةِ مِنَ الوجازةِ والإسراعِ في الكلام مِنَ الاسميّة، مع ما في الفعليّة مِن نُكتةٍ أُخرى عزيزة: وهي الضّميرُ المُستَكِنُّ في الفِعل؛ أي: لَتُسألُنّ أنتم، ففيه تجريدُ الفِعلِ لإجرائِه عليهم، وإيقاعِه على ذواتِهم في الزّمن المُختصِّ به، فهو شهودٌ لساعةِ حصولِ ذلك، وكذلك الفعليّة تدلُّ على أنّ السّؤالَ مُقترِنٌ بزمانٍ خاصٍّ ينتهي بانتهاء زمانِه، فلن يدومَ أو يستمرَّ، ولو عَبَّرَ بالاسميّة لتوُهِّم أنّ صفةَ السّؤالِ لازمةٌ للّه أو دائمةٌ لِمَن يأمرُهُم به مِنَ الملائكة، فلله سبحانَه شؤونٌ أُخرى، فليس سؤالُهم بوصفٍ ثابتٍ له، ولذا عَبَّرَ بالفعليّة ليدلَّ على أنّه صفةُ فِعل.

دلالةُ التّعبير عن أعمالِهم بالافتراء وإسناد السّؤالِ إليه:

أهـلُ الإفسـاد فِعلُهمُ الافتراءُ، وفِـعـلُ اللـه معهمُ السّؤالُ والحسابُ

التّعبيرُ عن أعمالهم بقوله: ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾، وإسناد السّؤالِ إليه في قوله: ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ﴾؛ للدّلالة على أنّ عمَلَهم كان الافتراءَ والكذبَ على اللّه، ولذا فهُم مُستَحِقّون لِما يترتَّبَ على سؤالهم مِنَ العقوبة، فالتّركيبُ كنايةٌ عن تَحَقُّقِهم بالعمَل، وعنِ استحقاقِهم لِلازمِه مِنَ العقاب[1].

دلالةُ التّعبير بـ ﴿كُنتُمْ﴾:

الافـتـراءُ على اللـه مِـن طبائع المُشركين

التّعبيرُ بفعل الكونِ في قوله: ﴿كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ يدلُّ على تحقيق افترائِهم، وأنّه كان مِن شؤونِهم المُستمرّةِ، بل كان عن تَحرٍّ منهم وتعمُّدٍ، ولم يكُنْ شأنًا عرضيًّا في حياتِهم؛ بل ثَبَتَ افتراؤهم، وتَحَقَّقَ في واقعهم المُعاش.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 182.

سِرُّ التّعبيرِ بالافتراء دون غيره:

يُعَبّرُ بالافتراء عن الكذب المُجَمَّل والمُنَمَّق

أوثِرَ التّعبيرُ بالافتراء في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾؛ لأنّ الافتراءَ يُستعمَلُ في التّعبير عنِ الكذب المُجَمَّلِ والمُنَمَّقِ، أخذًا مِن لُبْس الفِراء، قال تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء: 50]؛ فالمُلاحَظُ أنّهم جَمَّلوا كذبَهم، وهذا ما فعَلَهُ المشركون بِجَعْلِ نصيبٍ ممّا رزقَهمُ اللّهُ للأصنام، ساءَ ما يفعلون.

دلالةُ التّعبير بالمضارع ﴿تَفْتَرُونَ﴾:

استحضارُ صورة الافتراء

التّعبيرُ بالمضارع في قوله: ﴿تَفْتَرُونَ﴾ دون الماضي (افتَرَيتُم)[1]؛ لمُراعاةِ الفاصلة ألّا تنخَرِمَ، وللدّلالة على تجدُّدِ ذلك وتَكرارِهِ منهم، وهو تصويرٌ لهم وإحضارٌ لذواتِهم وهي تُزاوِل الافتراءَ وتعملُ به.

دلالةُ حَذفِ مُتعلَّق ﴿تَفْتَرُونَ﴾:

إيجازًا لوضوحه ودلالة السّياق عليه

حُذِف مُتعلَّقُ الافتراءِ للإيجاز؛ لوضوحه مِنَ السّياق قبلَه، وهو تشريعُهم نصيبًا في أموالهم من غير بُرهانٍ وسُلطانٍ مِنَ اللّه، وحِفظًا للفاصلةِ في مَوقعِها، إذ لو ذُكِرَ المفعولُ لأخلَّ بها.

سِرُّ التّعبيرِ عن يوم البعثِ بقوله: ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾:

بيانًا لعلّة العقاب، وكنايةً عن استحقاقِهم له

عَبَّرَ القرآنُ الكريمُ عن مُجازاةِ هؤلاء في يوم البعثِ بقوله: ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾؛ لبيان عِلّةِ العقابِ، وهو الافتراءُ على اللّه؛ لذلك كان التّعبيرُ بقوله: ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ كنايةً عنِ استحقاقِهم العقابَ بهذه الجريمةِ البشعةِ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الافتراءُ والكذبُ:

الافتراء: مِن (فَرَيَ)، وهو أصلٌ يدلُّ على قطعٍ وشَقٍّ في الشّيء؛ لإصلاحِه أو إفسادِه، والافتراءُ: افتِعالٌ مِنَ الفَرْي أو الإفراء، وهو

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 182.

الإفسادُ، وأقبحُ الكذبِ، أو الكذبُ معَ التَّعَمُّدِ، عند مَن يرى أنَّ الكذِبَ مُخالَفةٌ في الواقع مُطلَقًا، وكلُّ ما جاء في القرآن مِن مادّة الافتراءِ، فهو اختلاقُ ما لا حقيقةَ له[1].

والكذبُ: مِن (كَذَبَ) وهو أصلٌ يدلُّ على خِلاف الصِّدق، وهو عدمُ مُطابقةِ الخَبرِ للمُخْبَرِ عنه في الواقع، سواء وافقَ اعتقادَ المُخْبِر أو خالفَهُ عند مَن لا يشترطُ هذا الشّرطَ[2].

والفرقُ الدّقيقُ بينَ الافتراء والكذب مِن خمسة وجوهٍ:

الأوّل: الافتراءُ يكون في حَقّ الغير، أمّا الكذبُ فقد ينطقُ به المُتكلِّمُ على نفسه، كمَن يَكذِبُ في شأنِ نفسِه.

الثّاني: الافتراءُ يكونُ للإفساد[3]، أمّا الكذبُ فقد يكونُ للإصلاح كما يكون للإفساد، كالكذب للإصلاح بينَ الأزواج، بل قد يكونُ لغوًا لا صلاحَ فيه ولا فساد.

الثّالث: الافتراءُ لا أصلَ له في الواقع مِن جميع الوجوه، فهو اختِلاقٌ مُتكامِلُ الأركان، أمّا الكذبُ فقد يكتنِفُه أصلٌ صحيحٌ يُبْنَى عليه.

الرّابع: الافتراءُ لا يكونُ إلّا طاعِنًا وقادِحًا في حقّ الغير، ولذا فهو يَضُرُّ ويُؤذي أبدًا، وأمّا الكذبُ فقد يكونُ في حَقّ الغير، ولا يكون قادحًا أو طاعنًا فيه.

الخامس: الافتراءُ عند مَن يَفتريه لا يلتبِسُ عِلمُه به أنّه باطلٌ مَحضٌ، لكنّ الكذبَ عند مَن يُنشِئُه قد يتوهَّمُ فيه الحَقّ، فلا يكونُ على يقينٍ ببطلانه، فالكذبُ يقبلُ اللَّبْسَ في عِلْم المُستحدثِ له، والافتراءُ لا يقبلُ اللّبْسَ في عِلم المُفتري به.

ولذا عَبَّرَ هنا بالافتراء دونَ الكذب؛ لأنّ جعلَهُم نصيبًا مِن أرزاقِهم، يَصرفونها لأصنامِهم، زِيفٌ خالصٌ لا أصلَ له ألبتّةَ.

الرّزقُ والكسبُ:

الرّزق: العطاءُ الّذي يُصيبُ الإنسانَ فينتفِعُ به؛ لذا يُقالُ للعطاءِ الجاري، وللنّصيب والحظِّ، ولِما يَصِلُ إلى الجوف، ويُتَغَذَّى به (الغِذاء)، ويكونُ في المالِ والجاهِ والعِلم، وغلَبَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فرى)، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (فري).
(2) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (صدق).
(3) ابن سِيده، المُحكم: (فري)، وابن منظور، لسان العرب: (فرا).

فيما يُصيبُ الإنسانَ نفعُه، وقد يُطلَقُ على غيرِ ما يُنتَفَعُ به لعارضٍ يَعرِضُ فيهِ؛ مِن سوءِ تصرُّفٍ أو سَفَهٍ يَصيرُ به الرّزقُ غيرَ نافِعٍ لِمالِكِه، كقول الشّاعر:

رُزِقتَ مالًا ولَم تُرزَقْ مَنافِعَهُ *** إنَّ الشَّقِيَّ هوَ المَحرومُ ما رُزِقا[1]

وهذا لا ينفي عنه نَفعه في ذاتِه كما لا يَخفى.

الرّزقُ مِنَ الله، والكسبُ مِنَ العبد

والكَسْبُ: يُقالُ فيما أخذَهُ لنفسِه ولغيرِه، ولهذا قد يتعدَّى إلى مَفعولين، فيُقالُ: كَسَبتُ فلانًا كذا، وهو يدلُّ على ابتغاءٍ وطلبٍ وإصابةٍ، ولذا فهو جَمعُ الشّيءِ وتحصيلُه (شيئًا بعد شيء) بجُهْدٍ ما، كما يُجمَعُ المالُ مِن مظانِّه (شيئًا بعد شيء)، ومنه: الكَسْبُ: طَلَبُ الرّزق، كقوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]؛ أي: ما حصّلتُموهُ مِن أرزاقٍ، ويُقالُ في كلِّ تحصيلٍ مِن خيرٍ أو شَرٍّ، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾ [المسد: 2]، ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: 38][2].

وعليه: يختلفُ الرّزقُ عنِ الكسبِ من وجهين:

الأوّل: أنّ الكسبَ يكونُ مُشتمِلًا على معنى الجُهد والسَّعي، وصيغةُ الافتعال (اكْتَسَب) تُقوّي هذا المعنى، والرّزقُ قد يتأتّى بجُهدٍ أو مِن غيرِ جُهدٍ، ولذا قد يَحصُلُ الرّزقُ من غيرِ تحصيلٍ؛ أي: من غير تَدخُّلٍ بالفعل والقَصد، وأمّا الكسبُ فمُشتَمِلٌ بدلالةِ مَبناهُ على فِعلِ الكاسِبِ وقَصدِه وتأثيرِه في الشّيءِ المَكسوبِ، ولذا صَحَّ بهذا الاعتبار أن يكونَ الرّزقُ أعمَّ مِنَ الكسب؛ لأنّ الرّزقَ قد يَشتمِلُ على معنى الكسب، وقد لا يَشتمِلُ إذا خلا مِن معنى الجُهدِ وقصدِ التّحصيل، فالرّزقُ قد يكونُ مَوهوبًا بلا مَجهودٍ، وقد يكونُ مَكسوبًا مِن غير مَجهودٍ، فهو أعمُّ.

(1) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (رزق).
(2) الرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (كسب).

الثّاني: الرّزقُ مُستعمَلٌ فيما ينفعُ ولا يَضُرُّ بذاتِه، وأمّا الكسبُ فحاصِلٌ فيما يَضرُّ وينفعُ؛ لأنّ في الضَّررِ والنّفعِ كليهما ما هو مِن مَكاسِبِ الجوارحِ والأفعال، فيُقالُ: كَسَبَ فلانٌ خيرًا، إذا ارتكبَ أسبابَه، وكَسَبَ شرًّا كذلك، ولذا فالمَرَضُ لا يُقالُ عنه رِزْق، وقد يُقالُ عنه: كَسْب؛ إذا كَسَبَه الإنسانُ بارتكابِ أسبابه، وعلى هذا الاعتبار يكونُ الكَسبُ أعمَّ.

وبحسبِ الوجهين السّابقين، فالعلاقةُ بينَ الرّزقِ والكَسبِ عُمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ؛ يعني: كلاهما أعمُّ وأخصُّ باعتبار وجهٍ دون وجه.

النّصيبُ والحَظُّ:

يختلفُ النّصيبُ عنِ الحظّ، وإن كانَ بينَهما تقاربٌ في المعنى؛ إلّا أنّ النّصيبَ أعمُّ مِنَ الحظّ؛ حيث يأتي عامًّا في الحَظّ مِن كُلِّ شيء، أو للقِسْمَة بينَ الجماعة، يُؤكِّدُ ذلك استعمالُ القرآنِ له في آيات المَواريثِ الّتي تنصُّ على القِسمَة بينَ الجماعةِ الوارثة، وتعيينِ حَظِّهم مِنَ الميراث، قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النّساء: 7]، ومِن عُموم النّصيب أنّه يأتي في الجزاء بالأجر والثّواب، كقوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النّساء: 85]، ويأتي في الجزاء بالعذاب كقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾﴾ [غافر: 47]، وبناءً على هذا فالنّصيبُ يكونُ في المَحبوب والمَكروه، وفي الخير والشَّرِّ.

أمّا الحَظُّ فيَفترقُ عنِ النّصيب مِن حيثُ كونُه مَخصوصًا بقَدرٍ مَعلوم، وبالخير دونَ الشَّرِّ؛ يُؤكِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، فهو في بيان القدرِ المَعلوم، ومِن استعمالِه في الخير قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصّلت: 35]، وعلى هذا فالنَّصيبُ أعمُّ مِنَ الحَظّ[1].

(1) الدّوريّ، دقائق الفروق اللّغويّة في البيان القرآنيّ، ص: 146.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والعشرون،
سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 26 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-23-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 26 : المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-23-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9758876 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»